

اقتصاد

مصام شلهوب

وفد صندوق النقد ناقش أربعة ملفات
الرؤية واضحة لكن عينه على "الوقت الثمين"

غادر المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي محمود محيي الدين بيروت وعينه على الوقت الثمين، لأن ترف اهداره لم يعد في مصلحة لبنان. لكن تمنيات ممثل الصندوق، الذي عقد لقاءات، في واد واهواء الاطراف في الداخل في واد آخر، وهم امتهنوا التعطيل وتقديم المصالح السياسية على حلول الازمة غير المسبوقة



العودة الى المفاوضات استؤنفت، بعدما كانت توقفت في الجولة 17 مع الحكومة السابقة عندما علق صندوق النقد التفاوض في انتظار توحيد المفاوضات اللبنانيين خصوصا ممثلي الحكومة ومصرف لبنان تقديراتهم لحجم الخسائر المالية، التي سيبنى على اساسها برنامج الدعم، وكيفية وضع الاصلاحات موضع التنفيذ. وقد طلب لبنان من شركة "لازار للاستشارات الدولية" مراجعة خطة التعافي التي كانت وضعتها مع حكومة دياب، في اطار الاستعداد لاستئناف التفاوض مع الصندوق.

هل ستصل المفاوضات الى خواتمها المتوخاة، اي الاتفاق على برنامج متكامل للانقاذ؟ الجواب غير اكيد بعد في انتظار ما ستؤول اليه تسوية النزاع حول القاضي بيطار الذي عطل مجلس الوزراء السلطة الوحيدة القادرة على التواصل مع المؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي. الاستثمار في الايجابية التي اعلنتها موفد الصندوق، هو الفرصة الجديدة التي لا يجب ان تضيع. اذ لم يعد لبنان قادرا على الاكتواء بنار الازمة التي يعجز عن توصيفها، وقد اكنوى منها شعبه بكل طبقاته، وخسر قيمة ليرته ودخله ومدخراته.

برنامج التعاون سينجز قبل نهاية العام الحالي

الاقتصاد في 2020 بنسبة 25%، ولا نعرف ما هي التوقعات لهذا العام". وشدد على ان "لبنان في حاجة الى اكثر مما يستطيع الصندوق توفيره، كما ان الدول الصديقة وشركاء لبنان في حاجة ايضا للمشاركة".
واشار الى ان رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، "بعث قبل اسابيع قليلة برسالة الى صندوق النقد الدولي يطلب فيها المساعدة".
واوضح ان "هذه المناقشات هي لتحديث الارقام والحصول على خط اساس جديد لمكان الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي، وما هي الاولويات التي تفكر فيها الحكومة اللبنانية، وما الذي يحتاج اليه لبنان في ما يتعلق بالاصلاحات من اجل التعافي".

للانجاز، وبالتالي يشكل كل يوم تأخير تعطيلا مضرا جدا، وقد يساهم لاحقا بتأخير امور اساسية جدا لها علاقة بصندوق النقد وبسعر صرف الدولار وبالمواطن اللبناني".
وكشف ان لبنان "يأمل في الحصول على ملياري دولار على الاقل من صندوق النقد"، لكن استبعد تقديم اموال صندوق النقد الدولي قبل الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في 27 اذار من العام المقبل وبعد ذلك سيتم تشكيل حكومة جديدة.

واعلن مدير ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد ازغور في مقابلة مع شبكة CNN الاميركية، ان "المناقشات الفنية بين الصندوق ولبنان تركز على تحديث الارقام الاساسية لمعالجة الخسائر المالية". واكد ان المناقشات الفنية "استؤنفت مع التركيز على ما سيقدمه لبنان كحزمة اصلاحات توفر هيكلًا طويل الامد يركز على الكهرباء والخدمة العامة، والحماية الاجتماعية وحالات اخرى".

واعتر ان الوضع "تدهور اكثر وفي شكل دراماتيكي العام الماضي". اذ لفت الى "ارتفاع التضخم في شكل كبير، وتوقعنا ان ينكمش

قوانين جديدة والتعاون مع مجلس النواب لقرارها في اسرع وقت". وامل في "انجاز برنامج التعاون قبل نهاية العام الحالي".
الوقت الثمين عبر عنه محيي الدين، عندما اكد "على موعد الاسابيع المقبلة، لان هناك اهمية لاعتبار الوقت". وقال "اذا توفقتنا في وضع اطار جيد لعرضه على الصندوق في الاسابيع المقبلة، يمكن بعد ذلك عرضه على مجلس ادارة الصندوق، ويتحدد شكل البرنامج واطار التمويل المرتبط به، بما يكسب الثقة في الاقتصاد اللبناني ويعيد التدفقات المالية الى سابق عهدها".

هذا الوقت الثمين، تحدث عنه ايضا وزير الاقتصاد والتجارة امين سلام، معترفا بأن "ازمة التحقيق في انفجار مرفأ بيروت كلفت الحكومة الجديدة وقتا ثمينًا في معالجة الانهيار الاقتصادي المدمر في لبنان، لكنها لا تزال تهدف الى ازالة العقبات امام دعم صندوق النقد الدولي".

وامل "في ارسال الارقام الحاسمة للتقدم على مسار صندوق النقد، بما في ذلك تقدير لبنان لحجم الخسائر في نظامه المالي في اقرب تقدير ربما الاسبوع المقبل". والمخ الى ان "لا اتفاق حتى الان على كيفية توزيع الخسائر، لكن وجهات النظر باتت اقرب والصورة صارت اوضح كثيرا". واوضح "استطعنا اعطاء اجوبة مباشرة، والعمل على تحديد الخسائر سيكون من ضمن ارقام موحدة ستخرج بالتشاور مع جميع المعنيين".

واعتر ان "قصر عمر هذه الحكومة يجعل لكل يوم من عملنا حيزا كبيرا جدا من الاهمية

بالقطاع المالي من خلال التركيز على الجهاز المصرفي ودور مصرف لبنان وتحديد الخسائر، وفقا لدراسات فنية معتمدة وللمعايير الدولية. وهناك تفاهم جيد في هذا الامر بين اعضاء الحكومة ومصرف لبنان".

اما الملف الثالث، فهو يتمثل بـ"اهمية توحيد نظام سعر الصرف، وهذا يكون عادة منتجا من منتجات الاصلاحات الاقتصادية الشاملة الذي تجري المباشرة بها، وايضا التوفيق في النقاش مع صندوق النقد. وفيها ايضا قانون مهم خاص بضبط التحويلات من داخل البلاد وخارجها، وهذا الموضوع ناقشته ايضا مع رئيس مجلس النواب ورئيس لجنة المال البرلمانية"، فيما كان الملف الرابع يضم "الاصلاحات الهيكلية والتأكيد على موضوع الحوكمة والشفافية والامور القطاعية ذات الاولوية التي تحددها الدولة".

يامل لبنان في النجاح بالاتفاق مع صندوق النقد على خطة انقاذ، اذ عبر عن هذا الموقف رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي خلال اللقاء مع موفد الصندوق، مؤكدا ان لبنان "يعول كثيرا على اقرار خطة تعاون مع صندوق النقد لمساعدته على تجاوز الازمة المالية والاقتصادية التي بلغت مستويات غير مسبوقة". واوضح ان "الحكومة باشرت بالتوازي، اعداد خطة التعافي المالي والاقتصادي التي تتضمن الاصلاحات الاساسية في البنية الاقتصادية والمالية، ووقف النزف المالي الذي يسببه قطاع الكهرباء خصوصا، وانجاز المراسيم التطبيقية للقوانين الاصلاحية التي اقراها مجلس النواب، اضافة الى اعداد مشاريع

كانت اولى ترجحات ذلك، تعطيل سلطة تقريرية شهد عليها موفد الصندوق، وكان لا يزال يقوم بجولاته الاستكشافية مع المسؤولين اللبنانيين، على خلفية النزاع القائم حول تنحية المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار. في وقت حيدت مؤسسات اخرى عن هذا الصراع والتعطيل، علما ان الكتل الممثلة فيها هي ذاتها.

وطالب افرقاء سياسيون بأن يفعل الوزراء في الحكومة الانتاجية في وزاراتهم ضمن هامش الصلاحيات المتاحة لها لتغطية التعطيل، وليساهموا في تحريك ساعة الوقت التي شدد عليها المدير التنفيذي للصندوق.

هذه الزيارة "كانت موفقة وكانت لها نتائج جيدة"، على ما اعلن محمود محيي الدين بعد اختتام لقاءاته، كاشفا عن انه لمس "لمرة الاولى توافقا افضل في الرؤية حول الاولويات ولغة واحدة بين الاطراف حول الشأن الاقتصادي واثاره الاجتماعية". وعليه، يجب ان تتسم المفاوضات بتوافق وطني متجانس ومتضامن لا يقرره الا مجلس الوزراء منعقدا بنصابه الكامل وليس بتفعيل عمل كل وزير على حدة.

اربعة ملفات ناقشها موفد الصندوق خلال لقاءاته، بحسب ما اعلن، يتصل الاول بـ "السياسات المالية العامة وكل ما يتعلق باعادة هيكلة الدين العام، واعداد موازنة منضبطة وفقا للمعايير الدولية، تتضمن مكونا رئيسيا خاصا بدعم النشاطات الاجتماعية وتلك الخاصة بالخدمات الاجتماعية الرئيسية".
يتعلق الملف الثاني بـ"الاصلاحات الخاصة